10 مراكز شاركت في إخماده بمحاصرته وعزل النيران باستخدام الجرافات

«الإطفاء»: الانتهاء من مكافحة حريق سكراب «ميناء عبدالله».. دون إصابات

أعلنت الإدارة العامة للاطفاء الانتهاء من عمليات مكافحة الحريق الذي اندلع فجر أمس الاول في سكراب للاطارات بمنطقة «ميناء عبدالله» دون وقوع اصابات. وقالت الادارة في بيان صحافي مساء ان رجال الاطفاء تمكنوا من اخماد الحريق الهائل الذي اندلع في سكراب «ميناء عبدالله» حيث توجهت ستة مراكز اطفاء الى مكان الحريق اثر ورود بلاغ الى مركز العمليات بفيد باندلاعه.

وأضافت ان المراكز التي تعاملت مع الحريق في بدايته هي مراكز اطفاء ميناء عبدالله والشعيبة الصناعي ومبارك الكبير للمواد الخطرة وصبحان والاسناد قبل ان تنضم اليها ستة مراكز اخرى لتقديم الدعم الى ان تمت السيطرة على الحريق دون وقوع اي اصابات.

الأنصاري: تضافر جهود الجهات الحكومية أعطى دفعة معنوية لرجال الإطفاء

وذكرت انه لدى وصول رجال الاطفاء الى موقع الحادث تبين ان الحريق وقع في سكراب للاطارات تبلغ مساحته الاجمالية 5000 متر مربع وان الحريق انحصر ضمن مساحة 3000 متر مربع وعلى الفور قام رجال الاطفاء بمحاصرته وعزل النيران باستخدام جرافات الاطفاء الى أن تم اخماده.

في سياق متصل أشاد نائب المدير العام للادارة لشؤون المكافحة وتنمية الموارد البشرية بالانابة العقيد وليد الانصاري في تصريح صحافي بجهود رجال الاطفاء والحرس الوطني وبلدية الكويت وشركة نفط الكويت ووزارة الداخلية والطوارئ الطبية في مكافحة الحريق والسيطرة عليه. وقال العقيد الانصاري ان تضافر الجهود بين الجهات الحكومية اعطت دفعة معنوية لرجال الاطفاء أسهمت وبشكل كبير في السيطرة على الحريق قبل امتداده.

أكد ضرورة الحرص على نظافتها وتهيئتها بكل الطرق المناسبة

الصبيح: المحافظة على البيئة مسؤولية مشتركة من الجميع

قال المدير العام لبلدية الكويت المهندس أحمد الصبيح ان المحافظة على البيئة الكويتية مسؤولية مشتركة من قبل الجميع مؤكدا وجوب الحرص على نظافتها وتهيئتها بكل الطرق المناسبة. وأضاف المهندس الصبيح في تصريح لـ «كونا» أمس ان ادارة النظافة العامة واشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة الأحمدي شاركت في اطفاء حريق سكراب ميناء عبدالله أمس من خلال توفير الآليات والمعدات الخاصة التي تمثلت بخمس «نسافات» وثلاث جرافات منذ لحظة اندلاع الحريق في الرابعة من فجر أمس وحتى اخماده في الساعة التاسعة ليلا. وأوضح ان جرافات البلدية قامت بدفن الإطارات أثناء اندلاع الحريق من خلال رفع الرمال بآليات البلدية وردمها على تلك الاطارات بالتعاون مع رجال الإدارة العامة للاطفاء والحرس الوطني الذين شاركوا البلدية في إخماد الحريق وتعاملوا بروح الفريق الواحد.

أحمد الصبيح

النيران مشتعلة في الإطارات

فرق الإطفاء خلال محاولتها إطفاء النيران

شددوا على أهمية دور التعليم في مواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها

أكاديميون: غياب دور الأسرة في غرس القيم والمبادئ من أبرز أسباب انتشار العنف

أكد أكاديميون كويتيون ان غياب دور الأسرة في غرس القيم والمبادىء من أبرز العوامل التي تؤدي الى انتشار العنف مشددين على أهمية دور التعليم في مواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها.

واشار هؤلاء الأكاديميون في حلقة نقاشية اقيمت أمس في مكتب الانماء الاجتماعي التابع لديوان سمو رئيس مجلس الوزراء بعنوان (العنف في الشارع الكويتي اسبابه وطرق علاجه) الى ان وسائل الاعلام قد تلعب دورا مؤثرا في هذا الشان لجهة الاسهام في نشر العنف وازدياد معدلات الجريمة.

وقالت مديرة ادارة شؤون الارشاد النفسي والاجتماعي في مكتب الانماء الاجتماعي الدكتورة وفاء العرادي ان العوامل التي تؤدي الى العنف عديدة منها الخلل في التنشئة الاجتماعية والتدليل الزائد من جانب الاهل والتفكك الاسري.

واضافت الدكتورة العرادي الى هذه العوامل غياب القيم الثابتة والمبادىء في الاسرة مشيرة الى ان هناك من الاهل من لا يساهمون بنشر قيم التسامح والرحمة بين ابنائهم بل على العكس يحرضون على الانتقام احيانا.

واعتبرت التعليم في الكويت لا يفتح الافاق ولا يسهم في تعليم اي مهارات حياتية ويتسم بالجمود ويحتاج الى التغيير لتطوير مهارات الطلبة مبينة ان العنف «ظاهرة قديمة» وسلوك يتسم بالعدوانية وتعبير صريح عن القهر المادي او المعنوي.

واشارت الدكتورة العرادي الى أن العنف يعد شكلا من اشكال التطرف وان من عوامله اضطرابات الشخصية موضحة انه من اكثر الاضطرابات المنتشرة بالكويت ومن اصعب انواع الاضطرابات التي تكتشف وتعالج.

من جهتها قالت رئيسة مكتب الاعتماد الاكاديمي في كلية العلوم الاجتماعية الدكتورة ملك الرشيد ان عوامل انتشار العنف متشابكة ومنها الاضطرابات البيولوجية وسببها اضطرابات الهرمونات واضطرابات الدم وقلة السكر او زيادته بالجسم بما يسهم في استفزاز اعضاء الجسم بالاضافة الى طبيعة الشخص نفسه وقسوة المناخ والخبرات السابقة.

واشارت الدكتورة الرشيد الى تاثير وسائل الاعلام ومساهمتها في نشر العنف واخبار العنف مبينة ان هناك من يسعى للحصول على الشهرة ولو عن طريق العنف والجريمة.

واكدت ان للاسرة دورا كبيرا في انتشار العنف حيث تتعامل بقسوة بالعقاب ولا تتناول مشاكل ابنائها بوعي وادراك ما يساهم في نشر العنف مشيرة الى ان هناك اسرا لم تتسلح بالطرق الصحيحة في التعامل مع الطفل.

واعتبرت ان الخطاب السياسي المتدني له دور ايضا في انتشار العنف بالاضافة الى فقدان الاحساس بالعدالة «كحركة الكوادر في بعض القطاعات دون اخرى بما يخلق لدى الفرد شعورا بالظلم فيصبح كانه قنبلة موقوتة قابلة للانفجار باي لحظة».

وقالت الدكتورة الرشيد ان الاحصائيات تشير الى ان هناك 15 الف جريمة وقعت في الاشهر التسعة الماضية وهناك جريمة ترتكب في الكويت كل نصف ساعة معتبرة هذه المؤشرات «مخيفة جدا».

بدوره قال مدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي بوزارة الداخلية العقيد عادل الحشاش ان انتشار العنف اخيرا جعل الناس يلومون وزارة الداخلية «رغم ان العنف المستشري بالكويت له مسببات كثيرة لا تعد الداخلية واحدة منها لان دور وزارة الداخلية حماية القانون وليس التربية والتقويم».

واضاف العقيد الحشاش ان العنف يبدأ بالمدارس من خلال المشادات اللفظية التي تتطور الى ضرب مبرح مشيرا الى ان غياب «دور الاسرة في تربية ابنائها ساهم ايضا بشكل كبير في انتشار العنف والجريمة بالمجتمع.

العرادي: الخطر يأتي من الخلل في التنشئة الاجتماعية والتدليل الزائد

الرشيد: عوامل انتشاره متشابكة ومنها اضطرابات الهرمونات والدم وقلة السكر

شمات

مؤيدو التظاهر

الديمقراطي أمس، واتهام المنسحبين للقيادات المنبر بـ«السير في ركاب الاغلبية المبطلة».

في هذا السياق اكدت مصادر مطلعة لـ«الصباح» أن ضعف المشاركة في مسيرة الأحد الماضي لم يات من فراغ، وإنما للظهور خلافات شديدة بين القوى التي تشرف على تنظيم تلك المسيرات حول مسالة الإصرار على القيام بمظاهرة لم تسمح وزارة الداخلية بترخيصها، واللجوء إلى المناطق السكنية بديلا عن الساحات العامة الأخرى كساحة الإرادة التي تقام فيها الفعاليات المرخصة.

وأوضحت المصادر أن هناك حالة رفض وغضب في أوساط القوى السياسية ابداها عدد الناشطين الرافضين لمبدأ كسر القانون، والذين يدعون إلى ضرورة الالتزام بالمشاركة في المظاهرات المرخصة فقط، والتراجع عن التي ترفض الجهات الأمنية ترخيصها، وتجنب المناطق السكنية، حتى لا يتم الإصطدام بالأهالي الرافضين تماما للمظاهرات في مناطقهم، والذين سبق أن عبروا عن انزعاجهم بأكثر من طريقة، بينها تقديم شكاوى إلى بعض المخافر لتاكيد تضررهم مما يقع في مناطقهم.

اضافت أن الخلافات تعمقت أيضا على قيادة المسيرات، مدللة على ذلك بالهجوم الذي يشنه النائب السابق د.وليد الطبطبائي ضد الشباب المشرفين على حساب «كرامة وطن»، وكيل الإتهامات لهم، مشيرة إلى أن ذلك حدث إثر شعور الطبطبائي بتراجع دوره وغيره من النواب السابقين في تزعم المسيرات، وغيابه عن صدارة المشهد، وهو ما جعل البعض ينقضون أيديهم من تلك التظاهرات.

المصادر ذاتها استشهدت كذلك بما يحدث في المنبر الديمقراطي من انشقاقات، احتجاجا على «انسياق المنبر وراء توجهات الأغلبية المبطلة»، مشيرة إلى أن ذلك يمثل تاكيدا على تزايد مساحة العقلانية في البلاد، ورفض أغلبية الشعب الكويتي، وقواه السياسية ومنظمات المجتمع المدني كل أشكال التصعيد التي يمارسها البعض، وسعيهم لتقليد ما يحدث في ثورات الربيع العربي، دون تمييز بين الدول ذات الأنظمة الاستبدادية التي وقعت فيها تلك الثورات، والنظام الديمقراطي الذي تتمتع به الكويت، والذي يعتبر متقدما في المنطقة منذ عشرات السنين بمرشان منتخب انتخابا شفافا ونزيها، وسقف عال جدا من الحريات، وكفالة حقوق الإنسان لكل من يعيش على أرض الكويت.

وذكرت أن 15 من اعضاء المنبر الديمقراطي قدموا استقالاتهم منه في استقالة مكتوبة ومطولة اشاروا فيها «للاخفاقات وتحالف المنبر مع القوى الرجعية والتحاق كل من المنبر الديمقراطي الكويتي والتحالف الوطني الديمقراطي بالأغلبية المبطلة والقوى الدينية الرجعية، في موقفها بمقاطعة الإنتخابات، وهو ما أوضح بشكل جلي أن المنبر الديمقراطي يعاني من أزمة قيادة وأزمة رؤية سياسية».

وأكد الأعضاء المستقيلون أن اتخاذ قرار مقاطعة الإنتخابات من قبل اربعة اعضاء من الأمانة العامة، بين حضور لم يزد على ثمانية أعضاء، في حين يبلغ اعضاء الأمانة العامة 15 عضوا يؤكد مدى الاستهتار والخفة في التعامل مع مثل هذه المسالة الأساسية في الحياة السياسية في البلاد، لافتين إلى انه كان من المفترض أن يبحث الأمر ويتم التقرير بشانه من خلال مؤتمر استثنائي للمنبر الديمقراطي الكويتي، وبحضور أكبر عدد من الأعضاء، مشددين على أن ما حدث في هذا الشان كشف عن أن «المنبر الديمقراطي يعاني من أزمة قيادة وأزمة رؤية سياسية».

كما ثمنوا دور سمو امير البلاد في «الحيلولة دون تحويل القوى الرجعية الكويت الى دولة دينية ثيوقراطية».

وقال المستقيلون في بيانهم: إن «هناك مواقف للمنبر الديمقراطي الكويتي اثقلتنا خلال مسيرته الممتدة على مدى العقدين الماضيين، ومن هذه المواقف تلك المتعلقة بالسلطة الحاكمة.. فبالرغم من ضعف الأداء إلا أن هذه السلطة تمكنت خلال العقود الماضية من حماية البلاد والحفاظ على استقلالها وفي أزمات صعبة، لا يعني ذلك أن الأوضاع السياسية مثالية في البلاد او إنها باتت تتسق مع التقاليد الديمقراطية الحقيقية المطبقة في البلدان المتقدمة ذات الأنظمة الديمقراطية، لكن يمكن التفاهم مع السلطة السياسية والقيادة السياسية على أسس موائمة لمعالجة كافة الأوضاع غير السوية ومعالجة الاختلالات من خلال الإصلاح الديمقراطي السلمي المنهج والمتدرج.. أيضا، فإن هذه السلطة بقيادة صاحب السمو الأمير تمكنت من مواجهة الدعوات الهادفة لتحويل الكويت إلى دولة دينية ثيوقراطية، ويؤكد على ذلك ما قام به سموه من رفض لمشاريع تعديل المادة الثانية والمادة 79 من الدستور، وإعادة قانون تغليظ عقوبة الإساءة للمقدسات الدينية، وحال بذلك دون المساس بتقاليد وقيم الدولة المدنية التي أكد عليها دستور البلاد».

الراشد: الوضع

سيتضمنه برنامج الحكومة ولم تتم الإشارة لا من قريب ولا من بعيد للتعديلات الدستورية، كما انني أعيش بين الزملاء النواب ولم اسمع بهذا الأمر، بل إن كل نوايانا منصرفة نحو الدفع بالمشاريع بقوانين التي تنفع المجتمع.

وشدد على ان اي حديث عن التعديلات الدستورية سابق لأوانه وهو من نسج من صرح به.

الى ذلك استغرب النائب يعقوب الصانع: ما جرى تداوله بشان التعديلات الدستورية، وفي ظل الظروف التي نعيشها والحراك السياسي الراهن لرفض اي تعديلات.

فمثل هذه الأمور تتطلب مناقشتها وجود استقرار، وعموماً مثل هذه الأمور لم تعرض علينا، ونحن لا نعرف مدى صحتها ودقتها.

وذكر الصانع: انني من ضمن النواب الذين وقعوا على اقتراح بقانون والداعي الى اعادة الوضع مثلما هو بخصوص الحبس الاحتياطي، لأن الواقع العملي يفرض ذلك، خصوصا ان اقرار القانون لم يؤخذ فيه رأي الادارة العامة للتحقيقات او راي الاختصاصيين، وهناك اخطاء كبيرة جعلت قاضي التجديد يخلي سبيل عدد من الجناة بداعي اخطاء اجرائية، لانه عندما صدر القانون بهذه السرعة لم يكن لدينا العدد الكافي من رجال الداخلية او القضاة او القائمين على السجن المركزي.

مجلس الوزراء

حظيت باهتمام مجلس الامة ثم تحديد جلسات خاصة لمناقشتها وسعيا لاعطاء هذه القضايا ما تستحقه من اهتمام واستكمال كافة الجوانب المتعلقة بسبل معالجتها.

واستمع المجلس الى شرح تفصيلي قدمه مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد حسين العسعوسي والقيابيون في الهيئة العامة للمعلومات المدنية تم خلاله شرح بعض مشروعات الهيئة ضمن الخطة التنموية للدولة والبالغ عددها «17» مشروعا ومنها مشروع نظام المعلومات الجغرافية «جي اي اس».

حيث يقوم هذا النظام على الربط الالي بين الخرائط ونظام المعلومات المدنية فيما يخص بيانات وعناوين الجهات والمباني والوحدات الحكومية والخاصة بالاضافة الى شتى انواع القسائم الصناعية والزراعية والرياضية والتشاليهات وغيرها.

ويستفيد النظام من الرقم الالي للعنوان المعلق على المباني والمطبوع خلف البطاقة الذكية في الاستدلال السريع على العناوين ويعمل على تيسير التعرف على العناوين وتنظيمها ومتابعة اية تغييرات فيها باستخدام الرقم الالي للعنوان او العنوان التفصيلي للمكان او اسم الجهة المراد الوصول اليها بما يوفر البيانات اللازمة والدقيقة عنها لسرعة اداء الخدمات العامة والخاصة وكذلك الطارئة كخدمات النجدة والاسعاف والاطفاء ويقدم النظام خدماته اما من خلال الربط المباشر مع الجهات الحكومية او الدخول على البرنامج المتاح للجمهور عبر الانترنت واجهزة الهواتف الذكية.

كما يوفر المشروع الخريطة اللازمة لوضع مخططات مشاريع البنية التحتية للجهات الحكومية كوزارة الاشغال ووزارة الكهرباء ووزارة المواصلات وغيرها. كما تم عرض مشروع تطوير نظام الخدمات الاحصائية والذي يهدف الى توفير الاحصائيات السكانية للجهات الحكومية والقطاع الخاص وخدمة الاغراض التخطيطية والبحوث باستخدام احدث البرامج وبما يحاكي افضل المستويات العالمية. ويوفر النظام عبر موقع الانترنت الاحصائيات الخاصة بالسكان بكافة تصنيفاتها واحصائيات العمل والاسر والمواليد والوفيات بالاضافة الى احصائيات المباني والجهات ويتيح امكانية التحكم بالمتغيرات الاحصائية والحصول على النتائج فوريا بالارقام والرسوم واظهار الاحصائيات على خريطة الكويت موزعة على المناطق والمحافظات بالاضافة الى السلاسل الزمنية للاحصاءات منذ عام 1990 حتى عام 2012.

وقرر المجلس تعميم تلك المشاريع على الجهات الحكومية لاستخدام الرقم الالي للعنوان بالاضافة الى العنوان التفصيلي لتحديد العناوين على المستندات والرخص والوثائق والمعاملات وكذلك للاستفادة من نظام المعلومات الجغرافية للهيئة لمشاريع ومخططات البنية التحتية والاستدلال على العناوين لتقديم الخدمات والتنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية في مشاريع البنية التحتية للمفتاح العام والتوقيع الالكتروني والربط مع بوابة التصديق الالكتروني للهيئة لضمان سرية وأمان خدماتها الالكترونية على الانترنت.

وضمن اطار الاهتمام الكبير الذي يوليه مجلس الوزراء لتطوير نشاط القطاع النفطي فقد عرض وزير النفط هاني عبدالعزيز حسين على مجلس الوزراء مشروعي مجمع التكرير والبتروكيماويات في كل من جمهورية فيتنام والجمهورية الصينية اللذين ياتيان منسجمان مع التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية ويستهدفان توفير منفذ آمن للنفط الكويتي وايجاد بدائل مناسبة للاستفادة من الطاقة الانتاجية الكويتية للنفط الخام بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

وقد استمع المجلس الى شرح من القائمين على المشروعين تناول تفاصيل المشروعين وجدواهما الاقتصادية واهدافهما التي تتمثل في توفير منفذ آمن للنفط الكويتي الخام وتقليل المخاطر عن طريق ادخال شركاء عالميين بهدف تعزيز الشراكة الاستراتيجية وربط المصالح مع دول شرق آسيا الى جانب تحقيق التكامل بين نشاطي التكرير والبتروكيماويات.

كما تناول العرض كذلك التكلفة الراسمالية وسبل التمويل وما تم انجازه من خطوات في هذا الشان بالاضافة الى متطلبات التنفيذ والتفاصيل التنفيذية.

وقد أحيط مجلس الوزراء علما بهذين المشروعين الحيويين وأشاد بالجهود المبذولة في الاعداد لهما مؤكدا على أهميتهما الاستراتيجية وعلى استكمال كافة الاجراءات القانونية المطلوبة في هذا الشان.

وبناء على عرض وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح ونظرا لتوقف صرف البدل عن عدد من المسرحين بسبب انقضاء مدة 24 شهرا على تعطلهم عن العمل فقد وافق مجلس الوزراء على استمرار صرف البدل لهذه الحالات لمدة ستة اشهر اخرى.

الحكومة والمجلس

وعشقت الهاشم عن اجتماع يضم الحكومة مع فريق الاولويات يوم 17 يناير الجاري وذلك لوضع الأولويات النهائية بعدما تعرض الحكومة اولوياتها، وهناك لجان برلمانية قدمت اولوياتها مثل اللجنة التشريعية واللجنة المالية، ومازلنا بانتظار بقية اللجان.

وبينت الهاشم: ان المكتب تطرق الى موضوع الطعون الانتخابية وتشكيل فريق قانوني من قبل نواب المجلس، كما عرضنا الاقتراح بقانون بشان الدوائر الانتخابية والمحدد فيه خمسة دوائر وصوت واحد مع اضافة المناطق التي لم تكن مدرجة على الخارطة.

من جانبه اعلن النائب يعقوب الصانع عن تشكيل هيئة دفاع من النواب المحامين المجازين للترافع ضد الطعون الانتخابية من قبل عدد من الطاعنين.

وقال الصانع في تصريح للصحافيين اجتمعنا امس واتفقنا ان يتالف الفريق مني والنواب احمد المليفي وخالد الشطي ونواف الفزيع وعبدالحميد دشتي، وسنرد في المحكمة الدستورية ايرادا وردودا على الطعون المقدمة، وشكلت هيئة الدفاع متطوعة للترافع ضد الطعن في مرسوم الصوت الواحد.

عزام الصباح

والمتفوقين في دراستهم بمملكة البحرين وهو على ثقة كبيرة بوعيهم ووطنيتهم لما يدور من حراك سياسي في الكويت مضيفا انه شد على ايديهم لمواصلة اجتهادهم وتفوقهم في دراستهم لرفع اسم الكويت والمساهمة في بنائها.

من جهة اخرى كشف رئيس الاتحاد الكويتي لكرة القدم الشيخ د.طلال الفهد عن مخاوفه من عودة شبح الايقاف الدولي ليحلق فوق سماء الكرة الكويتية التي يخوض لزرقها غمار الدفاع عن اللقب في بطولة كاس الخليج التي اضيئت شمعتها الحادية والعشرين السبت في العاصمة البحرينية المنامة، وذلك في حالة رفض مجلس الامة مرسوم الضرورة رقم 26 لسنة 2012 المعمور بتوقيع سموالأمير الشيخ صباح الاحمد والصادر في ملحق الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» في التاسع والعشرين من نوفمبر الماضي، تنفيذا لتعهدات والتزامات عديدة ومتكررة بتعديل القوانين والتشريعات المحلية لتكون متوافقة مع القواعد والقوانين الاولمبية والدولية وانظمتها ولوائحها.

واضاف الفهد: اننا في الاتحاد الكويتي اخطرنا «فيفا» بصدور قوانين جديدة تلبي المطالب والالتزامات الدولية، وان هذه القوانين ستطرح على مجلس الامة الكويتي لاتخاذ القرار النهائي بشانها، وربما ان «فيفا» نقل لنا تهانيه بهذه الخطوة، ولكنه مازال ينتظر الخطوة الاخيرة المحدد لها موعدا نهائيا في النصف الاول من يناير الجاري لطي هذه الصفحة بصورة نهائية والا فان الايقاف وربما الحرمان من اكمال المشوار في كاس الخليج الحالية سيكون هو الحل البديل.

سجن مفرد

محمد الخليفة في الجهراء.

كما قضت محكمة الجنايات بتاجيل النظر في قضية اقتحام مجلس الأمة إلى جلسة 18 فبراير المقبل للاستماع لشهود الإثبات في الواقعة ومن بينهم النائب السابق خالد السلطان.

وقررت الجنايات إدخال متهمين جديدين وهما عبدالله جمعان الحريش وصقر الحشاش، لترتفع حصيلة المتهمين بالقضية إلى 70 موأطنا.

لجنة الكونفيدرالية

وأوضح ان المادة الرابعة من النظام الاساسي لمجلس التعاون تنص على ان تبدا دول المجلس التنسيق فيما بينها من اجل التكامل والوصول الى وحدة الدول.

واضاف «ان الاوان ان نفكر في الانتقال الى موضوع آخر شريطة ان تبقى لكل دولة سيادتها وسفارتها» مبينا ان «التوحد سيكون في الامور العامة شبيها بالاتحاد الاوروبي».

المنامة: تأييد

وتتراوح الأحكام بين السجن خمسة أعوام والسجن المؤبد.

وقال المحامي محمد الجشي لرويترز عبر الهاتف من المنامة «الحكم نهائي غير قابل للطعن. هذه آخر مرحلة من مراحل التقاضي».

وصدرت أحكام على 20 من زعماء الاحتجاجات إلا أن 13 منهم فقط استانفوا الأحكام. وأضاف الجشي أن بعضهم حوكم غيابيا لاختبائهم أو لوجودهم خارج البلاد.

ومن بين من صدر عليهم حكم السجن المؤبد الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة وزعيم المعارضة حسن مشيمع الذي دعا إلى تحويل مملكة البحرين إلى جمهورية.

العراق: التظاهرات

اقليمية سنية في انحاء متفرقة من البلاد احتجاجات منذ اكثر من اسبوعين مما يزيد المخاوف من ان تؤدي الفوضى في سوريا المجاورة إلى اندلاع أعمال عنف طائفي بعد عام من انسحاب آخر قوات أمريكية من العراق.

أمريكا ترفض

فيكتوريا نولاند في بيان ان كلمة الاسد «محاولة اخرى من النظام للتشبث بالسلطة ولا تفعل شيئا للتعجيل بهدف الشعب السوري في حدوث انتقال سياسي».